الفصل الخامس

الاستدلال بالقراءات القرآنية
على صحة العديد من الاستخدامات اللغوية

الفصـــل الخامس

الاستدلال بالقراءات القرآنية
على صحة العديد من الاستخدامات اللغوية الشائعة *

القراءات القرآنية هي الوجوه المختلفة التي سمح النبي ﷺ بقراءة النص القرآني بها قصدا للتيسير، والتي جاءت وفقا للهجة من اللهجات العربية القديمة. وقد تكفل الزركشي[1] بالتفرقة بين القرآن والقراءات بقوله: "القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان" . فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كِتْبة الحروف، أو كيفيتها؛ من تخفيف وتثقيل وغيرهما .." كما تكفل ابن الجزري ببيان الحكمة في تعدد القراءات في النص المصحفي[2]، فقال: "فأما سبب وروده على سبعة أحرف فللتخفيف على هذه الأمة وإرادة اليسر بها، والتهوين عليها... وتوسعة ورحمة، وخصوصية لفضلها، وإجابة لقصد نبيِّها...حيث أتاه جبريل فقال له: إن الله يأمرك أن تَقْرأ أمتُك القرآن على حرف، فقال ﷺ أسأل الله معافاتَه ومعونته. إن أمتي لا تُطيق ذلك، ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف". وبعد أن استشهد ابن الجزري ببعض الأحاديث الصحيحة استمر في بيان الحكمة قائلا : "إن الأنبياء - عليهم السلام - كانوا يُبعثون إلى قومهم الخاصين بهم،

---

* لم يسبق نشره.

(١) البرهان ٣١٨/١.

(٢) النشر ٢٢/١.

والنبي ﷺ بعث إلى جميع الخلق: أحمرها وأسودها، عربيها وعجميها. وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتُهم مختلفة، وألسنتهم شتى، ويعسر على أحدهم الانتقالُ من لغته إلى غيرها، أو من حرف إلى آخر. بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولا بالتعليم والعلاج، لا سيما الشيخُ والمرأة ومن لم يقرأ كتابا... فلو كُلِّفوا العدولَ عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع".

وزاد ابن قتيبة[١] الأمر تفصيلاً، فقال: "فكان من تيسيره أن أمره الله أن يقرئ كل قوم بلغتهم.. فالهذلي يقرأ: عتى حين.. والأسدي يقرأ: تِعْلَمون.. والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز، والآخر يقرأ: وإذا قيل لهم، وغيض الماء بإشمام الضم.. ولو أن كل فريق من هؤلاء أُمر أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه".

وحديث نزول القرآن على سبعة أحرف من الأحاديث التي قبلها العلماء واشتهرت بينهم، وتناقلها الثقات جيلا عن جيل[٢]. وقد روي أن عثمان بن عفان حينما صعد المنبر، وسأل من سمع النبي ﷺ يقول: "أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شافٍ كافٍ" أن يقوم - قام الكثيرون حتى لم يحصوا، فعقب عثمان قائلا: وأنا أشهد معهم[٣].

وإذا كان العلماء قد اختلفوا في تحديد المراد بالأحرف، والمراد بالسبعة، وهل هي على سبيل الحصر، أو للتعبير عن الكثرة، فإنهم لم يختلفوا في أن الأحرف

---

(١) تأويل مشكل القرآن ص ٣٠.

(٢) انظر تفسير الطبري ٢٥/١، والنشر ١٢/١، ولطائف الإشارات ٣١/١، وغيرها.

(٣) النشر ٢١/١، والإتقان ٤٥/١.

السبعة ليست هي القراءات السبع التي اختارها ابن مجاهد. يقول ابن الجزري:" لايجوز أن يكون المراد من الأحرف السبعة هؤلاء السبعة القراء المشهورين - وإن كان يظنه بعضهم - لأن هؤلاء السبعة لم يكونوا قد خلقوا ولا وجدوا[١]. وقد وجه كثير من العلماء اللوم لابن مجاهد لاقتصاره من بين القراء على سبعة، وإيقاعه الناس في الوهم والتلبيس، ولذا يقول السيوطي: "مسبِّع السبعة فعل ما لا ينبغي، وجعل الأمر مشكلا على العامة باختياره، فظن كل من قل نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الحديث. وليته إذ اختار نقص عن السبعة أو زاد عليها ليزيل الشبهة[٢].

وإذا كان المشتغلون بالقراءات المدونون لها قد وقفوا موقفًا متحفظًا من بعض القراءات، فما ذاك إلا لأنهم لاحظوا وقوع بعض القراء في التخليط، وبعض آخر في التفريط، فنخلوا هذه القراءات وميزوا بينها من ناحيتي الإسناد والمتن. وتبلورت هذه المعايير على يد ابن الجزري (توفي ٨٣٣ هـ) في شروط ثلاثة هي:

١ - موافقة العربية ولو بوجه.

٢ - موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.

٣ - صحة سند القراءة[٣].

وإذا كان كثير من الأصوليين والفقهاء قد تبعوا ابن مجاهد في اختياره، أو زادوا على السبعة ثلاثة[٤]، فهناك كثيرون آخرون رفضوا المفاضلة بين القراءات على

---

(١) النشر ١/٢٤.

(٢) الإتقان ١/٨٠.

(٣) النشر ١/١٠-١٢

(٤) السبعة هم: ابن عامر (الشام)، ابن كثير (مكة)، عاصم، حمزة، الكسائي (الكوفة)، نافع (المدينة)، أبو عمرو (البصرة). أما الثلاثة فهم: أبو جعفر، يعقوب، خلف.

أساس تصنيف أصحابها إلى سبعة أو عشرة أو غير ذلك، وفاضلوا بينها على أساس المعايير الثلاثة السابقة، ولذا يقول القسطلاني: "فإذا اجتمعت هذه الثلاثة في قراءة وجب قبولها، وحرم ردها سواء كانت عن السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين[١]. ويقول ابن الجزري: "وقد ذكر الناس عن الأئمة في كتبهم أكثر من سبعين ممن هو أعلى مرتبة وأجل قدراً من هؤلاء السبعة[٢]

وإذا كان هذا هو رأي المحققين من الفقهاء والقراء والأصوليين الذين نظروا إلى القراءة باعتبارها وسيلة تعبُّد، وطريق تقرُّب، وشرطًا لصحة الصلاة، ومصدراً للتشريع والتحريم والتحليل فهناك إلى جانبهم فريق اللغويين الذين نظروا إلى القراءة نظرة مغايرة؛ لأن هدفهم مختلف، وغايتهم من قبول القراءة ليست العبادة أو الصلاة بها، إنما هي مجرد إثبات حكم لغوي أو بلاغي. ولذا فقد وضعوا شرطًا واحدًا لصحة الاستدلال اللغوي بالقراءة، وهو صحة نقلها عن القارئ الثقة حتى ولو كان فردا، سواء رويت القراءة بطريق التواتر، أو الآحاد، وسواء كانت سبعية أو عشرية، أو أكثر من ذلك. بل إن ابن جني في مقدمة كتابه المحتسب كان حريصًا على وضع القراءة الشاذة على قدم المساواة مع القراءة السبعية، وذلك بقوله: "إنه نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالرواية من أمامه وورائه، ولعله أو كثيرا منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه"[٣]، وقوله: "فإننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذًا، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله"[٤]، وقوله:

---

(١) اللطائف ٦٨/١، ٦٩.

(٢) النشر ٣٧/١.

(٣) المحتسب ٣٢/١.

(٤) السابق ٣٣/١.

"إنه لا يصح العدول عن المسمى شاذًا لأن الرواية تنميه إلى الرسول ﷺ"[١].

والقراءة من زاوية الاستشهاد اللغوي البحت - نص عربيّ، رواه أو قرأ به من يوثق في عربيته، ولهذا فهي – حتى على فرض اختلاف العلماء في صحة التعبد والصلاة بها– تحقق شرط اللغوي، وهو النقل عن العربي الثقة، حتى ولو كان فردًا، بل إن السيوطي يصرح بما هو أكثر من ذلك حين ينفي اشتراط العدالة في العربي الذي يستشهد بكلامه.

ولعل مما يزيل التردد عن نفوس المتحرجين من الاستشهاد اللغوي بالقراءات الشاذة معرفتهم بالحقائق الآتية:

١ – أن كثيرا من القراءات التي رميت بالشذوذ منسوبة إلى أبيّ بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وهما من كُتّاب الوحي، وعنهما قال الرسول ﷺ خذوا القرآن عن أربعة (وذكر منهم أبيًّا وابن مسعود). بل إن هناك حديثا عن أبي قلابة يقول: "أقرؤهم أبيّ ابن كعب"[٢].

٢ – أن ستة من أسانيد القراء السبعة متصلة بأبيّ بن كعب، وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي.

٣ – أن ثلاثة من القراء السبعة تنتهي أسانيدهم إلى ابن مسعود، وقد قال الرسول فيه: "من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل، فليقرأه قراءة ابن أم عبد".

٤ – أن بعضا مما رمي بالشذوذ وصف بأنه قراءة النبيﷺ، مثل: فمن اتبع هُدَىّ، الحيّ

---

(١) السابق ٣٢/١، ٣٣.

(٢) مقدمة معجم القراءات القرآنية ٢٠/١ وما بعدها.

القيّام ، ما وَدَعَك ربك .. الخ[١].

وإذا كان جَمْع عثمان المسلمين على مصحف إمام قد أزال الفرقة بينهم[٢]، ووحد كلمتهم، وألزمهم بالصلاة والتعبد بنصوصه - فإنّ ذلك لم يلغ ما سجله المسلمون من قراءات على اعتبار أنها - في أضعف حالاتها - تعد نصوصًا لغوية موثقة، وكلامًا عربيًا فصيحًا.وما خالف رسم المصحف من هذه القراءات لا يخرج - حتى في أدنى درجاته - عن أن يكون من باب التفسير، أو الشرح اللغوي الذي كان يسجله بعض الصحابة القراء أو بعض المتلقين عنهم. فلماذا نحرم المسلمين من هذا النوع الموثق من التفسير؟ وإذا كان بعض العلماء يحظر التعبد أو الصلاة بغير المتواتر لأنه ليس بقرآن، فهناك من العلماء من سمح بروايته، والاستشهاد به لأسباب أخرى. يقول القسطلاني في لطائف الإشارات: "إن من قرأ بالشواذ غير معتقد أنها قرآن، ولا يوهم أحدا بذلك. بل لما فيها من الأحكام الشرعية.. أو الأحكام الأدبية فلا كلام في جواز قراءتها".

وبهذا تدخل القراءات القرآنية بجميع درجاتها ومستوياتها في الدرس الأدبي واللغوي، وتقف على قدم المساواة مع القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر

---

(١) المحتسب ٧٦/١، ١٥١، ٣٥٨، ٣٦٤/٢.

(٢) مما يتوهمه كثيرون أن عثمان بن عفان وحّد المصاحف المرسلة إلى الأقاليم، وهو ما لم يحدث، فقد أعدّ نسخا من المصحف وجه واحدة منها إلى البصرة، وثانية إلى الكوفة، وثالثة إلى الشام، ورابعة إلى مكة، وخامسة إلى اليمن، وسادسة إلى البحرين وترك مصحفا بالمدينة وأمسك لنفسه مصحفا (النشر ٧/١). وقد سجل العلماء عدداً من الاختلافات بين نسخ هذه المصاحف (انظر نماذج من هذه الاختلافات في مقدمة معجم القراءات القرآنية ٤٥/١ وما بعدها).

الجاهلي والإسلامي، ومأثور النثر من حكم وأمثال وخطب... في صحة الاستشهاد بها، والاستناد إليها في إثبات سلامة التعبير، وفي إمكانية اتخاذها مرتكزا لتحقيق التيسير، ودليلا لتصحيح كثير من العبارات والاستعمالات الشائعة الآن، والتي يتحرج المتشددون عن استعمالها. ومن أمثلة ذلك:

أولا: فتح همزة إنّ بعد القول:

يتوهم كثير من الباحثين فيظن أن مواضع كسر همزة "إن" و"فتحها" محصورة في مسائل محددة، غير مدركين أن النحاة قد وضعوا ضابطا عاما للكسر والفتح، فكل موضع يمكن أن تؤوّل فيه "إن" مع ما بعدها بمصدر[١] تستحق فيه الفتح، وكل موضع لا يمكن أن تؤول فيه مع ما بعدها بمصدر تستحق فيه الكسر، وكل موضع يمكن فيه التأويل وعدمه يجوز فيه الفتح والكسر، يقول ابن مالك:

وهمز إنّ افتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذاك اكسر

ومعنى هذا أن النحاة حين عدوا وقوع "إن" ومدخولها بعد القول من مواقع الكسر، كانوا ينظرون إلى عدم إمكانية حلول المصدر(المفرد) محلهما، لأن مفعول القول لا يكون إلا جملة.

والذي يبدو لي أن ما قاله النحاة مقصور على نوع واحد من أنواع القول، وهو ما يحكى بعده نص المقول (أو المفعول) فهذا يجب كسر همزة "إن" بعده، ولا خلاف معهم في ذلك. وهذا النوع من القول هو الذي عناه سيبويه بقوله: "واعلم أن (قلت) في كلام العرب وقعت على أن تحكي بها ما كان كلاما لا قولا"، يعني بالكلام الجمل،

---

(١) أو بعبارة أخرى: يمكن أن يحل محلها هي ومدخولها مفرد.

كقولك: زيد منطلق، وقام زيد، ويعني بالقول الألفاظ المفردة التي يبنى الكلام منها كزيد من قولك زيد منطلق[١].

أما خلافي مع النحاة فيتعلق بأنواع أخرى من القول لا تستحق كسر همزة "إن" بعدها لإمكانية حلول المفرد محلها هي ومدخولها، ومع ذلك صمت النحاة عن هذه الأنواع فأوهموا الكافة عموم الحكم، وهو ليس كذلك. ومن هذه الأنواع:

١ – قال التي بمعنى ذكر، أو نطق، أو أخبر وهذه يأتي مفعولها مفردا.[٢]

٢ – قال التي بمعنى اجتهد، أو حكم، أو رأى رأيا، وهذه تتعدى بحرف الجر، وفي الحديث قولوا بقولكم أو بعض قولكم.. قال في اللسان: أي قولوا بقول أهل دينكم وملتكم[٣].

بل إن جواز الفتح يمتد ليغطي كذلك "قال" التي تشتمل على لفظ القول ومعناه إذا لم يُرد المتكلم حكاية مفعولها، ويتم في هذه الحالة تقدير حرف الجر معها أو تضمين فعل القول معنى فعل آخر يأتي مفعوله مفرداً[٤] كقوله تعالى: "وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات" (البقرة ٢٥). ويتضح هذا أكثر في قوله تعالى: "وشهدوا أن الرسول حق" (آل عمران ٨٦)، مع قوله تعالى في آية أخرى:

---

(١) اللسان، وتاج العروس (قول). ومثل هذا قول سيبويه: تقول: "قال عمرو: إن زيدا خير منك، وذلك لأنك أردت أن تحكي قوله" (الكتاب ١٤٢/٣).

(٢) تاج العروس (قول) وفي اللسان: سمي الملك قَيْلا لأنه إذا قال قولا نفذ.

(٣) اللسان (قول).

(٤) يقول سيبويه: وسألت يونس عن قوله: متى تقول أنه منطلق؟ فقال: إذا لم ترد الحكاية، وجعلت تقول مثل تظن قلت: متى تقول أنك ذاهب، وإن أردت الحكاية قلت: متى تقول إنك ذاهب (الكتاب ١٤٢/٣).

"واشهدوا بأنا مسلمون" (آل عمران ٦٤). وقد لوحظ تقدير حرف الجر في عدد من القراءات مع أفعال أخرى، كقراءة معظم السبعة: "فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب أن الله يبشرك بيحيى" على حذف حرف الجر، أي بأنّ، في حين قرأ ابن عامر وحمزة: " إن الله يبشرك بيحيى" بكسر الهمزة إجراء للنداء مجرى القول[١].

فالعامل الحاسم إذن بالنسبة لفعل القول الذي يشتمل على لفظ القول ومعناه، وفي غيره من الأفعال المشابهة هو إرادة الحكاية أو عدمها. ويتفرع على هذا أن هناك أفعالا خلت من لفظ القول ولكنها حملت معناه، وقصد بها الحكاية فكسرت همزة "إن" بعدها. وقد قرأ عاصم – في رواية – وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق والأعمش وغيرهم: "فدعا ربه إني مغلوب فانتصر" (القمر ١٠) على إضمار القول عند البصريين، أو على إجراء الدعاء مجرى القول عند الكوفيين[٢]. وعلى الجانب الآخر فقد سمعت أمثلة لفعل القول لم يُرد به الحكاية ففتحت همزة "إنّ" بعدها. وفي هذا يقول الأشموني: "فإن لم تحك، بل أجري القول مجرى الظن وجب الفتح، ومن ثم روي بالوجهين قوله:

أتقول إنك بالحياة ممتّع وقد استبحت دم امرئ مستسلم

فالكسر على إرادة الحكاية،والفتح على تضمين القول معنى الظن[٣]. ومثله قول عمر بن أبي ربيعة:

---

(١) الإتحاف ص ١٠٥

(٢) الكتاب ١٤٣/٣، والمغني ٦٣/٢، وتفسير الألوسي ٨١/٢٧.

(٣) شرح الأشموني مع حاشية الصبان، وشرح العيني ٢٧٣/١- ٢٧٥.

أما الرحيـــل فـدون بعـــد غد فمتـــى تقـــول الـــدارَ تجمعنـــا

قال الجوهري: وبنو سليم يُجرون متصرِّف قلت (ما تصرف منها) في غير الاستفهام أيضا[١] مجرى الظن فيعدونه إلى مفعولين، فعلى مذهبهم يجوز فتح "إن" بعد القول[٢].

وقد كان الأشموني دقيقًا حين أوجب الفتح عند عـدم قصـد الحكايـة، وكـان الصبّان ذكيا حين دافع عن المرادي في إجازته الفتح والكسـر فـي هـذه الحالـة بقولـه: "قبل اختيار أحدهما"[٣]. فإذا اخترت أحد الوجهين وجب الكسر في حالـة، ووجـب الفتح في حالة.

فإذا رجعنا إلى القراءات القرآنية نستشـيرها فـي هـذه القضيـة نجدهـا مؤيـدة لجواز الوجهين بعد القول حسب القصد، فإن اتجه القصد إلى الحكاية وجب الكسـر، وإلا وجب الفتح. ومن هذه القراءات:

١- قوله تعالى:"ولقد قال لهم هارون من قبل يا قوم إنما فتنتم به وإن ربكم الرحمـن" (طه ٩٠)، فقد فتح الهمزة في المرتيـن عـدد مـن القـراء، وفـي "إن" الثانيـة: أبـو عمرو- في رواية - والحسن وعيسى[٤].

٢ - قوله تعالى: "ولئن قلت إنكم مبعوثـون مـن بعـد المـوت" (هـود ٧)، فقـد قـرأه المطوعي (إمام في القراءات، عارف بها، ضابط لها، ثقة، وتوفي عام ٣٧١ كما ورد في

---

(١) لأن جميع العرب يفعلون ذلك في الاستفهام.

(٢) الصحاح (قول).

(٣) الأشموني بحاشية الصبان ٢٧٥/١.

(٤) معجم القراءات القرآنية ٢٢٧/٣.

لطائف الإشارات)، والأعمش، وعيسى بفتح الهمزة. وقد ذكر الألوسي أن هذا على تضمين "قلت" معنى "ذكرت" تجوزا، وقيل إن الذكر والقول مترادفان فلا داعي للقول بالتجوز.

٣ – قوله تعالى: "قل أوحي إليّ أنه استمع نفر من الجن فقالوا إنا سمعنا قرآنا عجبا يهدي إلى الرشد فآمنا به .. وأنه تعالى جد ربنا .. وأنه كان يقول سفيهنا .. وأنا ظننا أن لن تقول الإنس والجن .. وأنه كان رجال من الإنس.. وأنهم ظنوا كما ظننتم.. وأنا لمسنا السماء.. وأنا كنا نقعد منها .. وأنا لا ندري .. وأنا منا الصالحون.. وأنا ظننا .. وأنا لما سمعنا الهدى .. وأنا منا المسلمون .." (الجن ١-١٤).

فقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بالكسر في الآيات جميعا ابتداء من قوله تعالى"وأنه تعالى جد ربنا"، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي بالفتح[١].وذكر صاحب الإتحاف أن أبا جعفر قرأ بالفتح في ثلاثة منها وهي : "وأنه تعالى"، "وأنه كان يقول"، "وأنه كان رجال" جمعا بين اللغتين[٢].

وجميع التخريجات التي ذكروها لتفسير الفتح مطعون عليها، وهي ما يلي:

أ – أن الآيات معطوفة على نائب الفاعل للفعل "أوحي".

قال أبو حيان: وهذا لا يصح في جميعه، مثل: " وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع".

ب – أن الآيات معطوفة على الضمير المجرور في "به" (الآية ٢).

وهذا لا يجوز إلا على رأي الكوفيين، فضلا عن أن بعض ما فتح لا يناسبه العطف

---

(١) روح المعاني ٩٤/٢٩. وعكس أبو حيان النسبة في البحر ٣٤٧/٨.

(٢) انظر معجم القراءات القرآنية ٢١٣/٥.

في المعنى.

ج – أن الآيات معطوفة على مفعول "آمنا به" بعد تأويله بـ "صدقناه".

ولكن بعض ما فتح لا يناسبه تسليط "آمنا" عليه، مثل: "وأنا ظننا"[١].

ولا يسلم من التجريح إلا القول بالفتح على عدم إرادة الحكاية، ويكون الجميع معطوفا على مفعول القول الوارد في الآية الأولى.

٤ – وهناك قراءة رابعة تلفت النظر لأن القارئ بها أغلب السبعة، وذلك في قوله تعالى: "وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشّرك بكلمة منه" (آل عمران ٤٥). فقد قرأها بكسر الهمزة حمزة وابن عامر، ويفتح الهمزة باقي السبعة، وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، والكسائي. فالكسر على أنها مقول القول، والفتح على تقدير: نادتها بأن الله يبشرك[٢].

ومعنى هذا أن القاعدة النحوية الخاصة بكسر همزة إنّ بعد القول ينبغي أن يُفصّل القول فيها لتصبح على النحو التالي:

١ – تكسر همزة "إن" بعد القول إذا قَصَدْتَ الحكاية، وهي نقل الجملة بلفظها.

٢ – تفتح همزة "إن" بعد القول إذا لم تقصد الحكاية.

ويتضح الفرق في مثل قولنا:

قال الرئيس: إنني أوافق على كذا.

قال الرئيس أنه يوافق على كذا.

---

(١) البحر المحيط ٣٤٧/٨.

(٢) حجة القراءات لأبي زرعة ص ١٦٢، ١٦٣، وانظر معجم القراءات ٤٠٦/١.

فهمزة الجملة الأولى واجبة الكسر، وهمزة الجملة الثانية واجبة الفتح.

ثانيا: المؤنث المجازي[١]:

تفتح القراءات القرآنية بابا للنفاذ منه لحل مشكلة المؤنث المجازي في اللغة العربية، وهي مشكلة لم تحلها كثرة ما كتب عنها، وألف فيها[٢].

ويترتب على الحكم على اللفظ بأنه مؤنث حقيقي، أو مؤنث مجازي، أو مذكر أحكام كثيرة، منها: تذكير الفعل وتأنيثه، واستخدام اسم الإشارة المناسب، واستخدام الاسم الموصول المناسب، وأحكام في باب العدد، وأحكام في أبواب الخبر والحال والنعت، وأحكام في بعض مسائل التصغير، وأحكام في الصرف ومنعه .. الخ.

---

(١) المؤنث المجازي، ويسمى: غير الحقيقي، هو ما ليس له مذكر من نوعه، مثل: أرض، وشمس، وعين، وذراع، ودار، وسوق، ونار، وحرب... ويكون معنويا إذا لم توجد به علامة تأنيث كما مُثّل، ولفظيا إذا وجدت به علامة تأنيث، كالتاء في سيّارة، أو ألف التأنيث المقصورة في رؤيا، أو ألف التأنيث الممدودة في كبرياء، وسرّاء.

(٢) يكفي أن نقول إن محمد بن القاسم الأنباري ألف كتابا عن المذكر والمؤنث يقع في أكثر من ستمائة وخمسين صفحة، ومن أبوابه: ما يستوي فيه المذكر والمؤنث- ما يذكر ويؤنث باتفاق من لفظه واختلاف من معناه - ما يذكر من الإنسان ولا يؤنث- ما يؤنث من الإنسان ولايذكر- ما يذكر من الإنسان ويؤنث - ما يذكر من سائر الأشياء ولا يؤنث. وإلى جانب ذلك فهناك كلمات كثيرة اختلفت المعاجم في الحكم عليها أهي مذكرة أم مؤنثة، مثل كلمة "حرب" التي فسرها الفارابي قائلا: الحرب واحد الحروب (ديوان الأدب - فَعْل) وذكر الجوهري أنها مؤنثة، يقال: وقعت بينهم حرب. وقد مال الخليل إلى تذكيرها فقال: تصغيرها حُرَيْب بلا هاء، رواية عن العرب. وقال المبرد: الحرب قد تذكر وأنشد:

وهو إذا الحرب هفا عُقابُه ... مِرْجمُ حَرْب تلتظي حِرابُهُ.

ولأن الحكم على اللفظ بأنه مؤنث مجازي يدخل في باب التحكّم من ناحية، ولا يخضع لقاعدة مطردة من ناحية أخرى كثر الخطأ فيه في الاستعمال الحديث، وأخذ هذا الخطأ عدة أشكال منها:

١ – تذكير ما هو مؤنث بدون علامة تأنيث، كما هو ظاهر من الأمثلة الآتية المأخوذة من لغة الإعلام: كان ذا أذنين كبيرين – أصيب برصاصة في فخذه الأيسر – في هذا السن المبكر – كان يشكو من ألم في كتفه الأيمن..

٢ – تذكير ماهو مؤنث مع وجود علامة التأنيث، مثل: هذا الكبرياء الكاذب – في النشرة الإنجليزي.

٣ – استخدام "أحد" مكان "إحدى"، مثل: أحد النتائج الحتمية – أحد الجهات التي تقيّم الإنتاج – أحد الحملات على أوكار السلاح – أحد قضايا الحدود الأخيرة ..

٤ – استخدام "كلا" مع المؤنث، مثل: كلا الدولتين تتنافسان – أجاد كلا اللغتين – في كلا المنطقتين ..

بل أدت هذه البلبلة إلى ارتكاب أخطاء على الجانب الآخر، أعني تأنيث ما حقه التذكير، وقد أخذ ذلك أشكالا متعددة، منها:

١ – تأنيث ماهو مذكر، مثل :إن بلديهما ستؤديان ما عليهما (مع أن البلد مذكر، وفي القرآن الكريم: وهذا البلد الأمين)- كنت أتمنى أنْ أرى رأسه معلقة – توفي بمستشفى المنيرة التي نقل إليها..

٢ – استخدام إحدى مكان أحد، مثل: إحدى المصانع الصغيرة – إحدى هذه الأيام – يرتدي إحدى المعاطف البالية – إحدى المؤتمرات – إحدى المحلات – من إحدى الموضوعات – في إحدى الانفجارات..

ولا مخرج من هذه البلبلة إلا من خلال تصفية ما يسمى بالمؤنث المجازي وذلك عن طريق ما يأتي:

١ – معاملة المؤنث المجازي بدون علامة معاملة المذكر.

٢ – معاملة المؤنث المجازي الذي يشتمل على علامة تأنيث معاملة المؤنث الحقيقي.

ولنا في الاستعمال القرآني، وفيما ورد في القراءات القرآنية الأسوة الحسنة، كما يبدو من الأمثلة الآتية:

١ – قال تعالى: "السماء منفطر به" (المزمل ١٨).

وقد قال اللغويون عن تذكير لفظ السماء ما يأتي:

أ – قال أبو عمرو بن العلاء وأبو عبيدة، والكسائي: لم يقل منفطرة لأن مجازها (معناها): السقف، تقول: هذا سماء البيت، قال الشاعر:

فلو رفع السماءُ إليه قوما لحقنا بالسماء وبالسحاب

ب – وقال الفراء: السماء يذكر ويؤنث.

ج – وقال الزمخشري: التقدير: السماء شيء منفطر، فجعل "منفطر" صفة لخبر محذوف مقدر بمذكّر.[١]

٢ – أما القراءات القرآنية فأمثلتها عديدة، وهي:

• قرأ ابن محيصن: "وإذ يعدكم الله أحد الطائفتين أنّها لكم" بدلا من "إحدى" (الأنفال ٧). قال أبو حيان: على التذكير إذ تأنيث الطائفة مجاز[٢].

---

(١) القرطبي ٥١/١٩ والبحر المحيط ٣٦٥/٨، ٣٦٦، وإعراب القرآن للنحاس ٦١/٥.

(٢) البحر المحيط ٤٦٤/٤.

• وقرأ ابن أبي عبلة: " خلقكم من نفس واحد" بدلا من "واحدة" (النساء ١). قال أبو حيان: على مراعاة المعنى؛ إذ المراد به آدم، أو على أن النفس تذكر وتؤنث، فجاءت قراءته على تذكير النفس[١].

• وقرأ ابن مسعود: "كلا الجنتين آتت أكلها"، بدلا من "كلتا"، وروي عنه أيضا: "كلا الجنتين آتى أكله" (الكهف ٣٣). قال أبو حيان: أتى بصيغة التذكير؛ لأن تأنيث الجنتين مجازي ، ثم قرأ آتت ، فأنث ، لأنه ضمير مؤنث فصار نظير قولهم: طلع الشمس وأشرقت[٢]. وقال الفراء: يجوز أن تقول للاثنتين: كلاهما وكلتاهما، قال الشاعر:

كلا عقبيه قد تشعب رأسها من الضرب في جنبيْ ثَفَالٍ مباشر

(الثفال: البعير البطيء)[٣].

• وقرأ زيد بن علي ، وعبيد بن عمير: "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلا[٤]" (الحجرات٩).

• وقرأ مجاهد ومقاتل: "فئة يقاتل في سبيل الله[٥]" (آل عمران ١٣).وليست هذه الأمثلة التي ذكرناها بدعا في اللغة فقد ورد في الشعر أمثلة أخرى كثيرة مشابهة لها، منها:

١ – قول الشاعر (وهو من شواهد سيبويه) :

---

(١) البحر ١٥٤/٣. وانظر القرطبي ٢/٥.

(٢) البحر ١٢٤/٦، وانظر تفسير الألوسي ٢٧٤/١٥.

(٣) معاني القرآن ١٤٣/٢.

(٤) البحر ١١٢/٨، والكشاف ٥٦٣/٣.

(٥) البحر ٣٩٤/٢.

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرضُ أبقل إبقالها

٢ – قول معوّد الحكماء:

إذا سقط السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا

٣ – قول الأعشى:

أرى رجلا منهم أسيفا كأنما يضم إلى كشحيه كفا مخضبا

٤ – قول الشاعر:

والعين بالإثمد الحاريّ مكحول.

وقد علق اللغويون على هذه الأبيات بقولهم:

١- أراد بالأرض الموضع أو المكان فذكّر.

٢- أراد بالسماء المطر فذكّر.

٣- قال الأنباري:ذكّر مخضبا وهو وصف للكفّ، وهي مؤنثة، لأن الكف لا علامة للتأنيث فيها، وقال الفراء: لأنه وجده ليس فيه الهاء، على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء.

٤- ذكّر العين لأنه حملها على معنى الطَّرْف[1].

وقد ذكر أبو جعفر النحاس أن المبرد كان يقول: ما لم يكن فيه علامة التأنيث، وكان غير حقيقي التأنيث فلك تذكيره نحو: هذا نار.

وقال ابن سيده: وقد تذكّر النار، عن أبي حنيفة، وأنشد في ذلك:

---

(١) المذكر والمؤنث للأنباري ٢٧٩،٢٨٣. وانظر: العربية الصحيحة لأحمد مختار ص ١٠٤، ١٠٥.

فمن يأتِنا يلمم بنا في ديارنا يجد أثرا دَعْسًا ونارا تَأجُّجا

وذكر الفيومي في خاتمة المصباح المنير ما نصه: "والعرب تجترئ على تذكير المؤنث إذا لم يكن فيه علامة تأنيث، وقام مقامه لفظ مذكر. حكاه ابن السكيت، وابن الأنباري. وحكى الأزهري قريبا من ذلك"[١].

فبناء على هذا كله، ومن أجل التيسير على مستخدمي اللغة أقترح القاعدة الآتية: "كل ما كان مجازي التأنيث بدون علامة يجوز تذكيره". وعلى هذا يُنصح كل من يقابله لفظ بدون علامة تأنيث، وليس لمؤنث حقيقي أن يعامله معاملة المذكر. وبذا نرفع الحرج عن نفس من يقول: "بئر عميق"، (وقد خطأها محمد العدناني)[٢]، و"يمين غليظ" (وقد خطأها العدناني كذلك)[٣]، و"سنّ مكسور"، (وقد خطأها مصطفى جواد)[٤]. وبذلك تصح كذلك معظم الأمثلة التي سبق أن اقتبسناها من لغة العصر الحديث. وينبغي ألا ننسى- بعد كل هذا - أن الكوفيين يجيزون تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث تأنيثا مجازيا إذا لم تكن فيه علامة التأنيث، سواء كان الفاعل اسما ظاهرا أو ضميرا.

ثالثا: ضم ما قبل واو الجماعة وكسر ما قبل ياء المخاطبة مطلقا:

تميز القاعدة الصرفية بين الأفعال المنتهية بواو أو ياء، فهذه تضم فيها ما قبل واو الجماعة وتكسر ما قبل ياء المخاطبة (يرمُون - ترمِين)، والأفعال

---

(١) ص ٧٠٣.

(٢) معجم الأخطاء الشائعة ص٣٣.

(٣) السابق ص ٢٧٦.

(٤) قل ولا تقل ص ١٢٩.

المنتهية بألف فهذه تفتح فيها ما قبل واو الجماعة أو يـاء المخاطبـة (يَرْضَـوْن - تَرْضَيْن).

ولكنني لاحظت أن معظم المثقفين لا يفرّقون بين النوعين، فيضمون فيهما ما قبل واو الجماعة، ويكسرون ما قبل ياء المخاطبة، كما يبدو من الأمثلة الآتية المأخوذة من لغة الإعلام المسموع:

الفعل قبل الإسناد	الفعل في جملته بعد الإسناد	الصواب
أَجْرَى	محادثات أجرُوها في مصر ودمشق	أَجْرَوْها
أدلَى	ممن أدلُوا بأصواتهم	أدلَوْا
أردَى	وأردُوه قتيلا	وأردَوْه
اعتدى	قد اعتدُوا	اعتدَوْا
أعطى	لقد أعطُوه فرصة أخيرة لإثبات كفاءته	أَعْطَوْه
	أهلا بالذين أعطُوا	أعطَوْا
يتعالى	تتعالِين على الناس كبرياء	تتعالَيْن
لاقى	لاقُواَ حتفهم	لاقَوْا
	إن ستين ألفا لاقُوا مصرعهم	"
نجا	عشرون شخصا نجُوا من الحادث	نَجَوْا

ومن الغريب أن أسمع بعض الحالات العكسية، أي التي كان يجب فيها ضم ما قبل واو الجماعة، ولكنه فُتح، كما يبدو من الأمثلة الآتية:

الفعل قبل الإسناد	الفعل في جملته بعد الإسناد	الصواب
بَقِيَ	بَقَيْتُ في مكاني	بَقِيتُ
حَظِيَ	الذين حَظَوْا بثقة المواطنين	حَظُوا
رَضِيَ	حتى رَضَوْا بالهوان	رَضُوا
يحذو	يحذَوْن حذوهم	يحذُون

وقد وقع في نفس الوهم أحد كبار الشيوخ في حديثه الصباحي الديني بإذاعة البرنامج العام بالقاهرة حين نطق الحديث النبوي "استوصوا بالنساء خيرا" - نطقه بفتح ما قبل الواو، مع أنه واجب الضم.

وأسوأ من ذلك ما حدث من توهم في كلمات من المضعف أو السالم نطقها بعض المتحدثين بالفتح، مع وجوب ضمها، مثل:

الفعل قبل الإسناد	الفعل في جملته بعد الإسناد	الصواب
عاث	عاثَوْا فساداً في مدينة الخليل	عاثُوا
فَرّ	فَرُّوْا من مواقع القتال	فَرُّوا
شنّ	في هجوم شنُّوْه	شَنُّوه
يودّ	وعلى الذين يودُّوْن الكلام	يودُّون

أليس من الأجدر بنا أن نستأنس بما ورد في بعض القراءات القرآنية من ضم ما قبل واو الجماعة حتى إذا كان المقدَّر ألفا فنعمم القاعدة، ونجعلها تطّرد بصورة واحدة ؟

والأمثلة الوارد من القراءات القرآنية كثيرة منها:

١ – قراءة الحسن وغيره: "فقل تعالُوا ندع أبناءنا وأبناءكم" (آل عمران ٦١)، وقراءتهم: " وإذا قيل لهم تعالُوا إلى ما أنزل الله" (النساء ٦١)، كما ذكر أبو حيان في البحر المحيط[١]، وابن جني في المحتسب[٢]، والعكبري في التبيان في إعراب القرآن[٣]. وقد قال ابن جني في تعليل هذه القراءة: إن ألف "تعالى" قد حذفت استحسانا أو تخفيفا، فلما حذفت ضمت اللام قبلها لوقوع واو الجمع بعدها.

٢ – قراءة زيد بن علي: "ولا تطغُوا فيه فيحل عليكم غضبي" (طه ٨١). وقد خرّجها العكبري على أنها على لغة من قال: طغا يطغو بالواو، مثل يغزو[٤].

٣ – قراءة قتادة، وابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وغيرهم: "لاتسمعوا لهذا القرآن والغُوا فيه" (فصلت ٢٦). وقد خرجها ابن جني على أنها على لغة من قال: لغا يلغو[٥].

٤ – قراءة بعضهم: "ولا تعثُوا في الأرض مفسدين" (البقرة ٦٠). وخرجها العكبري على أنها لغة من قال: عثا يعثو[٦].

٥ – قوله تعالى: "وسيَصْلَوْن سعيرا" (النساء ١٠) التي قرئت مبنية للمجهول بضم الياء وفتح اللام، وبضم الياء واللام. ولكن العكبري تحايل لإخراج القراءة الثانية من صيغة

---

(١) البحر ٤٧٩/٢، ٢٨٠/٣.

(٢) المحتسب ١٩١/١.

(٣) ٢٩٥/١.

(٤) إعراب القراءات الشواذ ٨٢/٢، وانظر البحر المحيط ٢٦٥/٦.

(٥) المحتسب ٢٤٦/٢، وانظر إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٤٣٠/٢، والبحر المحيط ٤٩٤/٧، وتفسير القرطبي ٣٥٦/١٥.

(٦) إعراب القراءات الشواذ ١٦٥/١.

المبني للمجهول، فقال: أي سيصلونهم الملائكة سعيرا، أو سيُصلون أنفسهم بسبب كفرهم[١]. والتكلف واضح في هذا التخريج، والأقرب إلى سياق الآية أن يظل الفعل مبنيا للمجهول، ولكن مع ضم اللام بدلا من فتحها.

ويبدو أن اتجاه بعض العرب إلى ضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء جاء تحقيقا لمبدأ السهولة وتوفير الجهد المعترف به صوتيا، بالإضافة إلى الفرار من تحريك نصف العلة إذا جاء بعدها ساكن، كما في قوله تعالى: " وإذا لاقَوُا الذين آمنوا قالوا آمنا" (البقرة ١٤)، وقوله: "فتمنَّوُا الموت إن كنتم صادقين" (الجمعة ٦). ولهذا نجد بعض القراء يهرب من هذا عن طريق همز الواو، فيقرأ: "فتمنُّؤُ الموت إن كنتم صادقين". قال في البحر: وحكى الكسائي عن بعض الأعراب أنه قرأ بالهمز مضمومة بدل الواو، وهذا كقراءة من قرأ: تَلْؤون بالهمز بدل الواو[٢]، وقال ابن جني في المحتسب: وقيس تقول: "اشترءوا الضلالة"، وبعض العرب تقول: عصئُوا الله" مهموزة[٣].

فلو أخذنا بهذه الرخصة لرفعنا الحرج عن كبار المثقفين والمتحدثين في الإعلام المسموع. وقد سمعت في تليفزيون القاهرة في برنامج "حديث الروح" بمناسبة موسم الحج من يقول: "الذين أدُّوا فريضة الحج"، ومن يقول: "بعد أن انتهُوا من رمي الجمرات". وسمعت أحد رؤساء المجامع اللغوية يقول في المؤتمر العام لمجمع اللغة العربية بالقاهرة(إبريل ٢٠٠٠): وإن سَمُّوها أرقاما عربية.

---

(١) السابق ٣٧١/١، ٣٧٢.

(٢) ٨/ ٢٦٧.

(٣) المحتسب ٥٥/١.

ولا يحتج علينا بخوف الالتباس بين المعلوم والمجهول، أو بين اسمي الفاعل والمفعول، فالسياق كفيل بتحديد المعنى المراد. فالفعل يضارّ وأمثاله يحتمل المعلوم والمجهول، ولم تفرق اللغة بين الصيغتين [١]، والصفات مثل مرتدّ ومحتدّ، ومختار تحتمل الفاعل والمفعول، ولم تعبأ اللغة بالتمييز بين الصيغتين اعتمادا على السياق في كل هذا وأمثاله مما يدخل في باب الاشتراك في الصيغة، وهو باب واسع في اللغة العربية.

رابعا: تَوَفَّى وتُوُفِّي:

يكثر في الاستعمال الحديث ضبط الفعل "تَوَفَّى" مبنيا للمعلوم في مثل قول القائل: "تَوَفَّى فلان". وعلى الرغم من أن المراجع اللغوية تذكر أن الاستعمال الصحيح هو "تُوفِّي" – بالبناء للمجهول. فقد جاءت القراءات القرآنية مصححة النطق الحديث، وذلك في الآيتين الآتيتين:

١ – قوله تعالى: " والذين يُتَوَفَّوْن منكم ويذرون أزواجا" (البقرة ٢٣٤)، الذي قرأه على ابن أبي طالب، والمفضل بن عاصم: "والذين يَتَوَفَّوْن منكم.."[٢]. قال ابن جني: "قال ابن مجاهد: ولا يُقرأ بها. قال أبو الفتح (يعني نفسه): هذا الذي أنكره ابن مجاهد عندي مستقيم جائز؛ وذلك أنه على حذف المفعول، أي: والذين يتوفون أيامهم؛ أو

---

(١) وقد فسر الفعل في قوله تعالى: "ولا يُضارَّ كاتب ولا شهيد" (البقرة ٢٨٢) على أنه مبني للمعلوم، وقد قرأ عمر بن الخطاب وابن عباس وابن أبي إسحاق: يضارِرْ . كما فسر بأنه مبني للمجهول، وقد قرأ ابن مسعود: يضارَرْ (القرطبي ٣/ ٤٠٥، ٤٠٦).

(٢) البحر المحيط ٢/٢٢٠.

أعمارهم، أو آجالهم.. وحذف المفعول كثير في القرآن وفصيح الكلام وذلك إذا كان هناك دليل عليه.."[١]. وقال العكبري: "والتقدير: يتوفون آجالهم، أي يستوفونها.

٢ – قوله تعالى: "ومنكم من يُتوفَّى ومنكم من يرد إلى أرذل العمر" (الحج ٥)، الذي قرأه الأعمش وابن عمرة وحكاه أبو حاتم: "ومنكم من يَتَوَفَّى.." قال العكبري: "والمفعول محذوف، أي يستوفي أجله"[٢].

خامسا: يَهْرَع ويُهْرَع:

يقول ابن منظور: الهَرَع والإهراع: شدة السَّوْق وسُرعة العَدْو.. وقد هُرعوا، وأُهرعوا.. وأُهرِع الرجل، على ما لم يسمى فاعله: خَفَّ وأُرْعد من سُرعة أو خوف أو حرص أو غَضَب أو حمى، وفي التنزيل: "وجاءه قومه يُهرعون إليه" قال أبو عبيدة: يُستحثّون إليه، كأنه يحث بعضهم بعضا[٣]. وقد ورد اللفظ بصيغة المضارع المبني للمجهول في القرآن الكريم مرتين، هما قوله تعالى: "وجاءه قومه يُهْرَعون إليه" (هود ٧٨)، وقوله: "فهم على آثارهم يُهْرَعون" (الصافات ٧٠).

ولكن الاستعمال الحديث يميل الآن إلى استخدام الفعل في صيغة المبني للمعلوم، كما في قولهم: "هَرَعت سيارات الإسعاف"، "هَرَع رجال الشرطة". وقد وجدنا في القراءات القرآنية ما يدعم هذا الاستعمال الحديث، فقد قال أبو حيان في

---

(١) البحر المحيط ٣٥٣/٦.

(٢) إعراب القراءات الشواذ ١٢٨/٢. وانظر إعراب القرآن للنحاس ٨٧/٣ ، والبحر المحيط ٣٥٣/٦.

(٣) اللسان (هرع).

آية هود: "وقرأت فرقة يَهْرَعون، بفتح الياء من هَرَع، وقال مهلهل: فجاءوا يَهْرَعون وهم أسارى يقيودهم على رغم الأنوف"[١].

وهناك تخريج آخر يصحح الاستعمال الحديث، وهو أن الفعل الثلاثي مبني للمعلوم، والمزيد بالهمزة مبني للمجهول، والهمزة فيه للتعدية، ولذا لابد أن يكون المُسْرع قد وقع عليه الفعل ولم يقع منه. ويؤيد هذا قول الجوهري في الصحاح: دَمٌ هَرِع: أي جارٍ بيّن الهَرَع، وقد هَرِعَ.. والإهراع الإسراع.. وأُهْرِع الرجل على ما لم يسمّ فاعله فهو مُهْرَع"[٢]. وعلى هذا يكون الصواب أن يقال: "هَرَعت سيارات الإسعاف"، أو "أُهْرِعت سيارات الإسعاف".

سادسا: التقدير بمعنى التعظيم والاحترام:

تفرق المعاجم بين "القَدْر"، و"التقدير" فتذكر من معاني الأول: التعظيم، ومن معاني الثاني: التروية والتفكير في تسوية أمر أو تهيئته، ونية الشيء وعقد العزم عليه[٣]. وقد جاء على الأول قوله تعالى: "إنا أنزلناه في ليلة القدر" (القدر١)، وعلى الثاني قوله تعالى: "إنه فكّر وقدّر" (المدثر ١٨)، وقوله: "نحن قدّرنا بينكم الموت" (الواقعة ٦٠).

ولكن الاستعمال الحديث يميل الآن إلى استخدام كلمة التقدير بمعنى التعظيم والاحترام على الرغم من خلو المعاجم من هذا المعنى. وقد جاءت القراءة القرآنية مؤيدة للاستعمال الحديث ، ومستدركة على المعاجم العربية ما فاتها، وذلك حين

---

(١) البحر المحيط ٢٤٦/٥.

(٢) الصحاح (هرع).

(٣) لسان العرب، وتاج العروس (قدر).

قرأ الحسن، وعيسى الثقفي، وغيرهما: "وما قَدَّروا الله حق قَدَره" (الأنعام ٩١). يقول الزمخشري: "وقرئ بالتشديد على معنى وما عظموه كنه تعظيمه"[١]، ويقول أبو حيان: "وما قدّروا بتشديد الدال.. أي ما عظموه حقيقة تعظيمه"[٢].

سابعا : رَجَع وأَرْجع:

تقول المعاجم العربية إن الفعل "رجع" يستخدم لازما، ومصدره: الرُّجوع، ومتعديا لمفعول ومصدره: الرَّجْع[٣]. فمن اللازم قوله تعالى: "ولما رَجَع موسى إلى قومه" (الأعراف ١٥٠)، ومن المتعدي قوله تعالى: "فإن رَجَعَك الله إلى طائفة منهم" (التوبة ٨٣)، وقوله: "ورجعناك إلى أمك" (طه٤٠).

ولكن الاستعمال الحديث يميل الآن إلى استخدام الفعل المجرد عند إرادة اللزوم، واستخدام الفعل المزيد بالهمزة عند إرادة التعدية إلى مفعول. ولهذا الاستعمال أصل في اللغة من ناحية، وسند من القراءات القرآنية من ناحية أخرى. أما أصله اللغوي فقد ورد في قول الجوهري: "وهذيل تقول: أَرْجعه غيره"[٤]. وأما سنده من القراءات القرآنية فقد جاء في قوله تعالى: "أفلا يرون ألا يَرْجع إليهم قولا" (طه٨٩)، وقوله تعالى: "قال رب ارْجعون" (المؤمنون ٩٩). قال الزَّبيدي: حكى أبو زيد عن الضبّيّين أنهم قرأوا: "أفلا يرون أن لا يُرْجع إليهم قولا"، و"قال رب أَرجعونِ".

---

(١) الكشاف ٤٠٨/٣.

(٢) البحر ٤٣٩/٧، وانظر إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٤٩٣/١.

(٣) الصحاح (رجع).

(٤) الصحاح (رجع).

وقد وقع خلاف بين اللغويين حول صحة الفعل "أرجع"، فأثبته الجوهري كما سبق أن ذكرنا، ووافقه عليه الفيروزآبادي حيث قال: "رَجَع يَرْجع: انصرف .. والشيءَ عن الشيء.. صرفه ورده فأرجعه"[١]. أما ابن الطيب الفاسي (شيخ الزبيدي) فقد رد هذه اللغة قائلا: "وهي ضعيفة رديئة كما صرح به غير واحد، فلا اعتداد بإطلاق المصنف إياها كالمشهور". ولم يعجب هذا الكلام الزبيدي فانبرى لتصحيحها قائلا: "أما كونها لغة هذيل فقد صرّح به غير واحد. وأما كونها ضعيفة رديئة فلم أر أحدا من الأئمة صرح بذلك، كيف وقد حكى أبو زيد عن الضبّيين... الخ[٢].

ثامنا : تذكير العدد وتأنيثه إذا وقع صفة:

يمثل العدد من ثلاثة إلى عشرة مشكلة كبيرة للمثقف العربي لأن تمييزه جمع، ولابد من رد الجمع إلى مفرده للحكم بتذكير التمييز أو تأنيثه.

ومعنى هذا أن من يريد أن يقول ٣ اختبارات، أو ٣ دول لابد أن يقوم بثلاث خطوات ليضع العدد في صورته الصحيحة: رد الجمع إلى المفرد، والحكم عليه بالتذكير أو التأنيث، ومخالفة العدد للمعدود. وإذا أمكن عمل ذلك بالنسبة للنص المكتوب، فليس لدى المتكلم المرتجل من وقت ليجري هذه العمليات الثلاث في ذهنه قبل أن يختار الصواب.والحل الأمثل لهذه المشكلة أن يقدم المتكلم المعدود ويؤخر العدد، وحينئذ تجوز له المطابقة والمخالفة، فالمطابقة على أنه نعت، والمخالفة على أنه عدد. وقد جاء بالوجهين قوله تعالى: "وكنتم أزواجا ثلاثة" (الواقعة ٧) فقد

---

(١) القاموس المحيط (رجع).

(٢) تاج العروس (رجع).

قرأها الجمهور بالتأنيث وقرأها بعضهم بالتذكير: "أزواجا ثلاثا"[١].

تاسعا: أمْنِيَة وأمْنِيَّة:

تتردد على ألسنة المعاصرين وأقلامهم كلمات، مثل: أمسية، وأمنية، وأضحية، وأغنية .. وهم ينطقونها بتخفيف الياء لا بتشديدها خلافا لما تذكره كتب اللغة من أن وزنها "أُفعولة"[٢].

وقد جاءت القراءات القرآنية داعمة للنطق الحديث، سواء في المفرد "أمنية"، أو الجمع "أماني" على النحو التالي:

١ – قرأ نافع وأبو عمرو وأبو جعفر وشيبة والحسن وغيرهم: "ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أمانِي"[٣] (البقرة ٧٨). وقد عمم ابن الجزري الحكم بالنسبة لأبي جعفر في جميع القرآن فقال: فقرأ أبو جعفر: إلا أماني، وأمانيهم، وليس بأمانيكم ولا أماني أهل الكتاب، في أمنيته بتخفيف الياء فيهن"[٤].

٢ – قرأ أبو جعفر والحسن وغيرهما: "ليس بأمانيكم ولا أماني أهل الكتاب" (النساء ١٢٣)[٥].

٣ – قرأ أبو جعفر والحسن وغيرهما: "تلك أمانِيهم" (البقرة ١١١)[٦].

---

(١) مختصر ابن خالويه ١٥١.

(٢) قل ولا تقل ص ١٥١.

(٣) معجم القراءات القرآنية ٢٢٠/١.

(٤) النشر ٢١٧/٢، وانظر الإتحاف ١٣٩ على سبيل المثال.

(٥) معجم القراءات القرآنية ٥٤١/١.

(٦) السابق ٢٤٨/١.

٤ – قرأ أبو جعفر: "إذا تمنى ألقى الشيطان في أُمْنِيَتِه" (الحج ٥٢)[١].

٥ – قرأ أبو جعفر: "وارتبتم وغرتكم الأمانِي" (الحديد ١٤)[٢].

وبهذا يتبين أن التخفيف جائز في كل من المفرد والجمع، خلافا لقول مصطفى جواد: والتخفيف جائز. في الجمع دون المفرد.

ولم يقتصر التخفيف في القراءات على كلمتي أمنية وأماني، بل شمل كلمات أخرى انتهت بياء مشددة كقوله تعالى: "ونسقيه مما خلقنا أنعاما وأناسيَّ كثيرا" (الفرقان ٤٩) فقد قرأها الكسائي ويحيى بن الحارث بتخفيف الياء[٣].

عاشرا: الطالبات يتفوقن وتتفوقن:

المذكور في كتب النحو منع الجمع بين نون النسوة وتاء التأنيث في الفعل عند الحديث عن جماعة الغائبات، فلا يقال الوالدات ترضعن، ولكن يُرْضِعن، وفي القرآن الكريم "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين" (البقرة ٢٣٣). ولكن يشيع في لغة العصر الحديث الجمع بين تاء التأنيث ونون النسوة كما يظهر من الأمثلة الآتية المأخوذة من لغة الصحافة:

١ – اثنتان وأربعون سيدة من ألمانيا تزرن مصر.

٢ – ثمان وأربعون وزيرة بالكومنولث تبحثن قضايا المرأة.

٣ – الطالبات تكتسحن المراكز الأولى في الثانوية العامة[٤].

---

(١) السابق ٣/٣١١.

(٢) السابق ٥/٦٠.

(٣) البحر ٦/٥٠٥.

(٤) أخطاء اللغة العربية المعاصرة ص ١١٠.

وقد جاءت بعض القراءات القرآنية داعمة للاستعمال الحديث كما يظهر من الاقتباسات الآتية:

١ – قال ابن خالويه في آية الشورى (٥): "يكاد السموات يتفطرن من فوقهن" ما نصه: يقرأ بالياء والتاء.. والنون مع التاء والياء والتخفيف، وبالتاء في مكان النون بعد التاء، والياء والتشديد"[١].

وهو بهذا يثبت أربع قراءات اثنتان بالياء واثنتان بالتاء، وهي: يتفطَّرْن، ويَنْفطرن، وتَنْفَطرن، و"تَتفطَّرْن".

٢ – قال ابن مجاهد في آية مريم (٩٠): "تكاد السماوات يتفطرن منه" ما نصه: "قرأ ابن كثير في السورتين جميعا تكاد.. تتفطَّرن بالتاء، مشددة الطاء. وقرأ عاصم وأبو عمرو: ينفطرن.. وعن حفص عن عاصم: يتفطَّرْن.. ونافع والكسائي: يكاد.. تتفطَّرن بالتاء مشددة الطاء في الموضعين جميعا. وقرأ حمزة في مريم مثل أبي عمرو، وفي عسق مثل ابن كثير، وابن عامر فيهما مثل حمزة"[٢].

فلو صح ما جاء في السبعة يكون ثلاثة من السبعة، وهم ابن كثير ونافع والكسائي قد قرأوا بالتاء والنون: تتفطرن في آيتي مريم والشورى.

٣ – لم يثبت أبو حيان قراءة "تتفطرن" لأحد من القراء السبعة، وإنما أثبت لهم يتفطَّرن ويَنْفطرن، وذلك عند ذكره القراءات في آية مريم[٣].

---

(١) الحجة ص ٣١٨.

(٢) السبعة ص ٤١٢، ٤١٣.

(٣) البحر ٢١٨/٦.

٤ – أثبت أبو حيان قراءة لأبي عمرو رواها يونس عنه وهي تتفطَّرْن بتاءين مع النون وذلك عند ذكره القراءات في آية الشورى[١].

٥ – ذكر ابن خالويه في آية الشورى أن قراءة أبي عمرو هي : تنفطرن. وعلق عليها قائلا : هذا حرف نادر لأن العرب لم تجمع بين علامتي التأنيث.. وكان أبو عمر الزاهد روى في نوادر ابن الأعرابي الإبل تَسْمَنُ، فأنكرناه، فقد قواه الآن هذا"[٢].

والخلاصة أن عددا من القراء قد قرأ آيتي مريم والشورى بالجمع بين تاء التأنيث ونون النسوة بصورتين اثنتين هما: تَتَفَطَّرْن ، وتَنْفَطِرن، مما يدعم الاستعمال الحديث، ويجعل له أصلا في الاستعمال العربي القديم، وفي القراءات القرآنية.

وأخيرًا فإن هناك عشرات القراءات الأخرى التي جاءت مؤيدة لصور من النطق الحديث ينبغي ألا يتحرج أحد في استخدامها، ومن ذلك:

١ – نطق كلمة "قرطاس" بضم القاف، كما قرئت في آية الأنعام (٧): "ولو نزلنا عليك كتابا في قرطاس"[٣].

٢ – نطق كلمة "نحاس" بكسر النون، كما قرئت في آية الرحمن (٣٥): "شواظ من نار ونحاس"[٤].

---

(١) البحر ٥٠٨/٧.

(٢) مختصر في شواذ القرآن ص ١٣٤.

(٣) معجم القراءات القرآنية ٧١/٢.

(٤) السابق ٢٩/٥.

٣ – نطق كلمة "وُدّ" بكسر الواو، كما قرئت في آية مريم(٩٦): "سيجعل لهم الرحمن ودا"[١].

٤ – نطق كلمة "دخان" بتشديد الخاء، كما قرئت في آية الدخان (١٠): "يوم تأتي السماء بدخان مبين"[٢].

٥ – نطق كلمة "أربعين" بكسر الباء، كما قرئت في آية البقرة (٥١): "وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة"[٣].

٦ – نطق كلمة "عفريت" بفتح العين، كما قرئت في آية النمل (٣٩): "قال عفريت من الجن"[٤].

٧ – نطق كلمة "الجهاز" بكسر الجيم، كما قرئت في آية يوسف (٥٩): "ولما جهزهم بجهازهم"[٥].

٨ – نطق كلمة "الجمعة" بسكون الميم، كما قرئت في آية الجمعة (٩): "إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة"[٦].

٩- نطق كلمة "سَيْناء" :"سِينا"، كما قرئت في قوله تعالى: "وشجرة تخرج من طور سيناء" (المؤمنون٢٠)[٧].

---

(١) السابق ١٨٤/٣.

(٢) إعراب القراءات الشواذ ٤٦١/٢.

(٣) البحر ٩٩/١.

(٤) السابق ٧٦/٧.

(٥) معجم القراءات القرآنية ٤٥٤/٢.

(٦) السابق ١٢٣/٥.

(٧) روح المعاني للألوسي ٢٢٤/١٨.